



محضر الدورة الاستثنائية

المنعقدة يوم الاثنين 26 صفر 1448

الموافق ل 10 غشت 2026



جدول أعمال الدورة

(من الثالثة 15:00 مساءً إلى الرابعة 16:00 مساءً)

نقطة فريدة:

- الدراسة والمصادقة على المساهمة في رأس مال شركة التنمية المحلية " LARACHE "MOBILITE".



~ تقرير لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة



اجتماع

لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة الجمعة 07 غشت 2026 الحادية عشرة صباحا

قائمة الحضور

- السيد حميد العالي: رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
- السيد رشيد الركراك: النائب الرابع لرئيس المجلس
- محمد براد: نائب كاتبة المجلس
- السيد لحسن الشاوي: عضو المجلس

وحضر عن الأقسام والمصالح الجماعية:

- السيد امحمد عشاوي: مدير المصالح الجماعية
- السيد محمد الشيربي: رئيس مصلحة شؤون المجلس
- السيد يونس محمادي: شسيغ المداخل

تقرير

بناء على مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي 14/113 المتعلق بالجماعات. وتبعا لإحالة السيد رئيس مجلس جماعة العرائش حول دراسة النقطة الفريدة المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية المزمع عقدها يوم 10 غشت 2026. والمتعلقة ب:

• الدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE".

انعقد يوم الجمعة 07 غشت 2026 على الساعة الحادية عشرة صباحا اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة. بحضور السادة المشار إليهم أعلاه.

وبعد الدراسة والمناقشة. وحيث إن الأمر يتعلق بتدبير أحد أهم المرافق التي تتطلع الجماعة إلى تنفيذه منذ مدة، وهو مرفق النقل الحضري بواسطة الحافلات. وحيث إن مؤسسة التعاون بين الجماعات "وادي المخازن" التي تشرف عليه قد باشرت الإجراءات الموكبة لإحداث شركة التنمية المحلية التي ستشرف على هذا القطاع، واعتبار لكون الجماعة مدعوة للمساهمة في رأسمال هذه الشركة. حسب ميثاق المساهمين بنسبة قدرها 20% وذلك إلى جانب المؤسسة المذكورة التي ستساهم بنسبة 51%، وجماعة القصر الكبير المساهمة بنسبة 20% وجماعتي العوامرة والساحل اللتين ستساهمان بنسبة 4.5% لكل واحدة منهما.

واعتبارا لأهمية الموضوع وحاجة المدينة إلى التسريع بإخراجه إلى حيز الوجود أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة.

رئيس اللجنة

رئيس لجنة الميزانية والشؤون
المالية والبرمجة

حميد الطالحي





أشغال الدورة

الاثنين 10 غشت 2026

(من 15:00 مساءً إلى 16:00 مساءً)



محضر أشغال الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم الاثنين 10 غشت 2026

عملا بمقتضيات المادة 37 من القانون التنظيمي عدد 113.14 المتعلق بالجماعات، وبناء على برقية السيد عامل إقليم العرائش عدد 3353 المؤرخة في 06 غشت 2026، عقد مجلس جماعة العرائش أشغال الدورة الاستثنائية يوم الاثنين 26 صفر 1448 هـ الموافق ل 10 غشت 2026 في الساعة الثالثة (15.00) مساء بقاعة الاجتماعات بمقر جماعة العرائش، الكائن بتجزئة المغرب الجديد، برئاسة السيد السعيد بوشيبة النائب الثاني لرئيس مجلس جماعة العرائش، وبحضور السيد عبد المجيد الهادي رئيس المنطقة الحضرية المغرب الجديد.

قائمة كشف الحضور

- العدد القانوني لأعضاء المجلس : (35)
 - عدد الأعضاء المزاولين مهامهم : (34)
 - عدد الأعضاء الحاضرين : (21)
- بعد سريان مفعول استقالة إحدى عضوات المجلس وهم السيدات والسادة:

- | | |
|---------------------|--|
| 1. مصطفى البوزيدي | : النائب الأول للرئيس (حضر ثم غادر القاعة قبل افتتاح الدورة) |
| 2. السعيد بوشيبة | : النائب الثاني للرئيس |
| 3. محمد المتوكي | : النائب الثالث للرئيس |
| 4. رشيد الركراكي | : النائب الرابع للرئيس |
| 5. فاطمة شهر | : النائبة الخامسة للرئيس |
| 6. خديجة سلاي | : كاتبة المجلس |
| 7. محمد براد | : نائب كاتبة المجلس |
| 8. عمر الكموني | : عضو المجلس |
| 9. لحسن الشاوي | : عضو المجلس |
| 10. امحمد اخلالة | : عضو المجلس |
| 11. إكرام عمة | : عضوة المجلس |
| 12. حميد العالي | : عضو المجلس |
| 13. فاطمة القنبوعي | : عضوة المجلس |
| 14. سليمان الفرجاني | : عضو المجلس |

15. منير بوملوي : عضو المجلس
 16. العربي السطي : عضو المجلس
 17. كوثر العمالي : عضوة المجلس
 18. محمد هلال : عضو المجلس
 19. سميرة اليملاحي : عضوة المجلس
 20. محمد الحراق : عضو المجلس
 21. خديجة البقالي : عضوة المجلس

• عدد الأعضاء الغائبين بعذر (06) :

22. عبد المومن صبيحي : رئيس المجلس (تعذر عليه الالتحاق بأشغال الدورة، لأنه كان حاضرا بعمالة الإقليم في اللقاء الذي ترأسه السيد العامل بمناسبة اليوم الوطني للمهاجر)
 23. الزهرة لحيان : عضوة المجلس
 24. نجية اجبارة : عضوة المجلس
 25. محمد المزوري : عضو المجلس
 26. أنوار كرمون : عضو المجلس
 27. جمال العلوي أبو البركات : عضو المجلس
 28. فاطمة بن حمدان : عضوة المجلس

• عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر (07) :

29. عبد العالي الزيتوني : عضو المجلس
 30. هشام أشلحي : عضو المجلس
 31. نجاة موعلي : عضوة المجلس
 32. نادية رحال : عضوة المجلس
 33. محمد الرزامي : عضو المجلس
 34. مشيح القرقرى : عضو المجلس

وحضر عن المصالح الجماعية السادة:

- امحمد عشاوي : مدير مصالح الجماعة
- محمد اليشيري : رئيس مصلحة شؤون المجلس
- نعيمة أيت بن صالح : عن قسم المحاسبة
- حفيظ براوي : رئيس قسم الاقتصاد والشرطة الإدارية

وحضر عن باشوية العرائش السيدة:

- عز الدين حسون : خليفة قائد باشوية العرائش



النقطة الفريدة

الدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة التنمية
المحلية "LARACHE MOBILITE".



النقطة الفريدة: الدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE".

اللجنة الدارسة للنقطة:

✓ لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

السيد السعيد بوشيبة: النائب الثاني لرئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس الملحق الحضري المغرب الجديد، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السيدات والسادة رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية. بعد التأكد من النصاب القانوني، على مستوى الحضور الفعلي بالقاعة للسادة الأعضاء. نعلن عن افتتاح الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يومه الاثنين 10 غشت 2026. بناء على برقية السيد عامل الإقليم.

جدول أعمال هذه الدورة يضم نقطة فريدة وهي:

- الدراسة والمصادقة على المساهمة في رأس مال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE". وفي البداية أعطي الكلمة للسيد حميد العالي رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لاطلاع المجلس على تقرير اللجنة.

السيد حميد العالي: رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

مسء النور.. السيد الرئيس، السيد القائد، السيدات والسادة الأعضاء. الحضور الكريم.. بناء على مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي 14/113 المتعلق بالجماعات. وتبعا لإحالة السيد رئيس مجلس جماعة العرائش حول دراسة النقطة الفريدة المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية المزمع عقدها يوم 10 غشت 2026. والمتعلقة ب:

• **الدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE".** انعقد يوم الجمعة 07 غشت 2026 على الساعة الحادية عشرة صباحا اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة. بحضور السادة المشار إليهم أعلاه.

وبعد الدراسة والمناقشة. وحيث إن الأمر يتعلق بتدبير أحد أهم المرافق التي تتطلع الجماعة إلى تنفيذه منذ مدة، وهو مرفق النقل الحضري بواسطة الحافلات. وحيث إن مؤسسة التعاون بين الجماعات "وادي المخازن" التي تشرف عليه قد باشرت الإجراءات الموكبة لإحداث شركة التنمية المحلية التي ستشرف على هذا القطاع، واعتبار لكون الجماعة مدعوة للمساهمة في رأسمال هذه الشركة. حسب ميثاق المساهمين بنسبة قدرها 20% وذلك إلى جانب المؤسسة المذكورة التي ستساهم بنسبة 51%، وجماعة القصر الكبير المساهمة بنسبة 20% وجماعتي العوامرة والساحل اللتين ستساهمان بنسبة 4.5% لكل واحدة منهما. واعتباراً لأهمية الموضوع وحاجة المدينة إلى التسريع بإخراجه إلى حيز الوجود أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة.

السيد السعيد بوشيبة: النائب الثاني لرئيس المجلس

شكرا السيد رئيس اللجنة وأفتح الآن باب المناقشة بخصوص النقطة والكلمة أولا للسيد امحمد اخلالة.

السيد امحمد اخلالة، عضو المجلس:

شكرا السيد الرئيس، السيد الباشا بالنيابة، إخواني أخواتي الأعضاء المحترمون، السادة أطر الجماعة. السادة الحضور الكرام...

ليس لدي أية ملاحظة بخصوص موضوع دفتر التحملات أو الشركة التي ستتحمل تدبير هذه الحافلات. فهذا مشكل تعاني منه العرائش منذ سنين. والكل يحبذ هذه الفكرة. النقل الحضري بمدينة العرائش أتمنى أن ينجز في أقرب وقت، ويتحقق في زمن هذا المجلس. فالساكنة جميعها تنتظر الحافلات والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد السعيد بوشيبة، النائب الثاني للرئيس، رئيس الجلسة:

شكرا الحاج اخلالة، والكلمة للسيد حميد العالي.

السيد حميد العالي، عضو المجلس:

هناك ملاحظة بخصوص هذا الموضوع. الحافلات سوف تكون متوفرة في بداية 2027 وستكون الانطلاقة بعدد 42 حافلة.. هذا ما جاء على لسان السيد الكاتب العام. وشكرا

السيد سليمان الفرجاني، عضو المجلس:

بالنسبة لهذه النقطة.. سابقا كنا درسناها في مؤسسة التعاون بين الجماعات "وادي المخازن". وللتدقيق هناك 22 حافلة صغيرة و20 حافلة كبيرة. وبخصوص كناش التحملات فقد سبقت المصادقة عليه.

السيد السعيد بوشيبة، النائب الثاني للرئيس، رئيس الجلسة:

شكرا السيد سليمان الفرجاني والكلمة للسيدة سميرة اليملاحي، وبعدها الدكتور العربي السطي.

السيدة سميرة اليملاحي، عضوة المجلس:

فقط بالنسبة لنا ليس لدينا فكرة بخصوص العدد الذي قيل إنه 42. فهل ذلك على المستوى الحضري أم على المستوى القروي أيضا؟

وهذا ينبغي أن نعرفه قبل التصويت. فملف النقل على مستوى مدينة العرائش هناك معاناة.. وشكرا.

السيد العربي السطي، عضو المجلس:

شكرا السيد الرئيس بالنسبة للمساهمات، العرائش تساهم ب 20% لكن ليس هناك تحديد للمبلغ.. عفوا.. إذن كما تمت الإشارة إليه من قبل الإخوة.. رأسمال الشركة هو مليون درهم غير أن هذا كان ينبغي أن يكون مضمنا في النص..

أعتقد أن الأمور تتسارع ونحن نناقش الموضوع في شهر غشت. ذلك ما يعني أن الفرج بدأ يقترب بمدينة العرائش. خاصة وأننا نعاني خلال هذا الصيف من حافلات عبارة عن قطع قصديرية. فخمسة سنوات ونحن نتحدث عن هذا وإلى الآن لم نعرف في هذه المدينة من المتشبهت بهذه الشركة ومن يحضنها؟ مع العلم أنه كان من الممكن إدخال شركات أخرى لها حافلات في المستوى..

بخصوص هذا الميثاق أنا حاولت أن أقرأه بسرعة وبالنسبة للنسب فالسهم المخصص للسيد العامل غير مدرج في توزيع النسب.. وشكرا.

السيد السعيد بوشيبة، النائب الثاني للرئيس، رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد محمد هلال.

السيد محمد هلال، عضو المجلس:

أيها الإخوان والأخوات نحن الآن نناقش المساهمة في حصة شركة التنمية المحلية التي سبق لها أن تأسست. وبخصوص تفاصيل الحافلات الاثنان والأربعين سبق لنا أن تحدثنا فيها وأعتقد في دورة أكتوبر 2024. فالإقليم سيستفيد من 42 حافلة. 22 من الحجم الكبير و20 من الحجم الصغير. حافلات الحجم الصغير ستكون مخصصة للخدمة بمدينة العرائش حتى تكون الانسيابية في التحرك وستغطي كافة الخطوط بالمدينة. و22 الباقية هي التي ستغطي باقي الإقليم وهي من الحجم الكبير وتوسع لعدد كبير من المقاعد. مثلا ستكون الانطلاقة من الساحل والوصول إلى السواكن...

وبخصوص مليون درهم الذي هو رأس مال الشركة فهو رقم رمزي بالنسبة للشركاء مع الشركة. وحاجة أخرى فرسالة السيد وزير الداخلية كانت واضحة. فعلى مستوى جهة طنجة الحسيمة. كان البدء بالمدن التي تحتضن كأس إفريقيا والامتداد لذلك. تم البدء بطنجة تطوان وجاء دور العرائش في 2027.

إذن هذه الوثيقة اليوم التي نناقشها هي محطه أخيرة لمواكبة الشركة التي ستدير هذا القطاع وشكرا.

السيد العربي السطي، عضو المجلس:

بالنسبة للقطعة الأرضية التي تم تخصيصها كمرآب للحافلات.

السيد السعيد بوشيبة، النائب الثاني للرئيس، رئيس الجلسة:

هذه القطعة هي في ملك أملاك الدولة، ومؤسسة التعاون بين الجماعات من حقها أن تكتري من أملاك الدولة هذه القطعة.

إذن، إذا لم تكن هناك أية إضافة نطرح النقطة على التصويت.

وعملية التصويت تسفر على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت.....: 20
- عدد الأصوات المعبر عنها.....: 20

- عدد الأعضاء الموافقين.....: 20 وهم السادة والسيدات:

السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبر - خديجة سلالي - محمد براد - عمر الكموني -
لحسن الشاوي - امحمد اخلالة - إكرام عمة - حميد العالي - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي
- العربي السطحي - كوثر العمالي - محمد هلال - سميرة اليملاحي - محمد الحراق - خديجة البقالي.

- عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد

- عدد الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد

وبالتالي يصادق مجلس جماعة العرائش بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة
والمصادقة على على المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE".



المرفقات

ميثاق المساهمين

في رأسمال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE".

Société anonyme à Conseil d'Administration
Au capital de 1.000.000,00 dirhams
Siège Social : le siège du Conseil Provincial de Larache

PACTE D'ACTIONNAIRES

Le présent pacte d'actionnaires (le « Pacte ») est conclu :

ENTRE LES SOUSSIGNES :

1. **L'Établissement de Coopération intercommunale (ECI) Oued El Makhazine**, *personne morale* de droit public, ayant son siège *au siège de la province de Larache*, représenté aux présentes par M. **Abdelmoumen SBIHI**, agissant en sa qualité de Président du Conseil dudit E.C.I dûment habilité à l'effet des présentes ;
2. **La Commune de Larache**, collectivité territoriale dotée de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière, ayant son siège à *Avenue Iris N° 109 lot Maghreb jadid ville de Larache*, représentée par le Président de son Conseil communal M. **Abdelmoumen SBIHI**, dûment habilité aux fins des présentes ;
3. **La Commune de Ksar El Kébir**, collectivité territoriale dotée de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière, ayant son siège à *Rue Lagos* ville de Ksar el Kebir, représentée par le Président de son Conseil communal M. **Mohamed SIMOU**, dûment habilité aux fins des présentes ;
4. **La Commune de Laouamra**, collectivité territoriale dotée de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière, ayant son siège au centre de *la Commune de Laouamra*, représentée par le Président de son Conseil communal M. **Abdelkhalek BESSENTE**, dûment habilité aux fins des présentes ;
5. **La Commune de Sahel**, collectivité territoriale dotée de la personnalité morale et de l'autonomie administrative et financière, ayant son siège au centre de *la Commune de Sahel*, représentée par le Président de son Conseil communal M. **Mohamed HAMMANI**, dûment habilité aux fins des présentes ;
6. **Le Gouverneur de la province de Larache**, M. **El Alamine BOUASSAM**, faisant élection de son domicile au siège de la Province de Larache.

Les soussignés sont ci-après désignés, collectivement, les « **Parties** » et séparément « **Partie** »
IL A ETE PREALABLEMENT EXPOSE CE QUI SUIIT :

Que conformément à l'article 130 et suivant de la Loi Organique, les Parties ont constitué une société de développement local sous la dénomination LARACHE MOBILITE (ci-après la « Société » dont l'objet est détaillé à l'article 3 de ses Statuts.

Que la Société a pour objet principal, notamment la gestion des Services Publics de Mobilité.

Que la répartition du capital social et des droits de vote de la Société à la date de sa création est comme suit :

Actionnaires	Nombres d'Actions	% de détention au capital social et droits de vote
l'Établissement de Coopération intercommunale Oued El Makhazine	5099	51%
La Commune de Larache	2000	20%
La Commune de Ksar El Kébir	2000	20%
La Commune de Laouamra	450	4.5%
La Commune de Sahel	450	4.5%
Le Gouverneur en fonction de la province de Larache	1	
Total	10 000	100%

Que les Parties souhaitent organiser certaines règles de gouvernance et d'exercice du pouvoir au sein de la Société et ont estimé devoir conclure le présent Pacte pour compléter les Statuts conformément aux stipulations ci-après.

IL A ETE CONVENU ET ARRETE CE QUI SUIIT :

ARTICLE 1. DEFINITIONS

Dans le cadre du présent Pacte, les termes dont la première lettre est une majuscule auront, sauf si le contexte exige manifestement une interprétation différente, les significations qui leur sont données ci-après :

<i>Actionnaire</i>	désigne un actionnaire fondateur ou ultérieur de la Société.
<i>Actionnaire Public</i>	désigne les communes, les établissements de coopération intercommunale ou les groupements des collectivités territoriales Actionnaires.
<i>Actions</i>	désigne les actions de la Société.
<i>Autorité</i>	désigne l'autorité gouvernementale chargée de l'intérieur .
<i>Céder</i>	signifie effectuer une Cession.
<i>Cession</i>	signifie toute mutation, directe ou indirecte, par quelque mode juridique que ce soit, tel que, notamment, vente, apport (y compris apport partiel d'actif), fusion ou scission, prêt

de consommation, échange, licitation, partage d'une Société tierce détenant des Titres de la Société en portefeuille, constitution d'un droit réel, transmission par suite de liquidation (judiciaire ou autre), redressement judiciaire ou règlement amiable, ou convention de croupier, de tout ou partie de la propriété de Titres de la Société, de démembrement de cette propriété ou d'autres droits attachés aux Titres de la Société (y compris tout droit préférentiel de souscription), ainsi que toute renonciation au droit préférentiel de souscription au profit de bénéficiaire(s) dénommé(s).

<i>Décisions Essentielles</i>	désigne les décisions du Conseil d'Administration ou de l'Assemblée Générale de la Société listées en Annexe 2 du présent Pacte, soumises à une majorité qualifiée incluant le vote favorable du Gouverneur de la Province de Larache en fonction conformément à l'article 4 du Pacte.
<i>Loi Organique</i>	désigne la loi organique n° 113-14 relative aux communes promulguée par le Dahir n° 1-15-85 du 20 ramadan 1436 (7 juillet 2015).
<i>Loi n° 17-95</i>	désigne la Loi n° 17-95 relative aux sociétés anonymes promulguée par le dahir n° 1-96-124 du 14 rabii II (30 août 1996) telle que modifiée et complétée.
<i>Services Publics de Mobilité</i>	désigne les services publics de mobilité suivant relevant des compétences des communes conformément à la Loi Organique et à la législation en vigueur : - le transport public urbain et interurbain ; - la gestion des parkings et du stationnement ; - la gestion de la fourrière et les services y afférents.
<i>Société</i>	a le sens qui lui est attribué dans le préambule ci-dessus.
<i>Statuts</i>	désignent les statuts de la Société établis en date du [...], joints aux présentes en Annexe 1, tels qu'ils pourront être ultérieurement modifiés et mis à jour conformément à leurs termes et à la loi.
<i>Titre(s)</i>	signifie tout titre émis par la Société (ou tout titre représentatif de titres émis de la Société après une opération de fusion, d'apport partiel d'actif ou une opération assimilée), qu'il s'agisse notamment d'Actions, de certificats d'investissement, de droits de souscription ou d'attribution, d'obligations convertibles, échangeables ou remboursables en Actions, de bons autonomes de souscription ou d'attribution, ou de tous autres droits, bons ou valeurs mobilières composées pouvant donner, immédiatement ou à terme, un accès quelconque, partiel ou global, à une fraction du capital, aux bénéfices ou aux droits de vote dans les assemblées d'Actionnaires de la Société.

Article 2. OBJET DU PACTE

Le présent Pacte a pour objet de compléter les Statuts de la Société, notamment en ce qui concerne la représentativité des Parties au niveau du Conseil d'Administration, la présidence dudit Conseil, les règles de majorité relatives aux délibérations portant sur des décisions considérées comme essentielles par les Parties, et de décliner certains principes fondamentaux de l'association.

ARTICLE 3. REGLES DE REPRESENTATION AU SEIN DU CONSEIL D'ADMINISTRATION -PRESIDENCE

(a) Règles de représentation au sein du Conseil d'Administration

Les Parties conviennent que le Conseil d'Administration sera composé 08 administrateurs comme suit:

1. **L'Établissement de Coopération intercommunale (ECI) Oued El Makhazine**, représenté par son représentant permanent le président de son conseil conformément à l'article 42 de la loi 17.95 ;
2. **La Commune de Larache**, représenté par son représentant permanent le président de son conseil conformément à l'article 42 de la loi 17.95 ;
3. **La Commune de Ksar El Kébir**, représenté par son représentant permanent le président de son conseil conformément à l'article 42 de la loi 17.95 ;
4. **La Commune de Laouamra**, représenté par son représentant permanent le président de son conseil conformément à l'article 42 de la loi 17.95 ;
5. **La Commune de Sahel**, représenté par son représentant permanent le président de son conseil conformément à l'article 42 de la loi 17.95 ;
6. **Le Gouverneur de la province de Larache, M. El Alamine BOUASSAM**, faisant élection de son domicile au siège de la Province de Larache.

Chaque Partie s'engage à faire usage de son droit de vote aux assemblées générales convoquées à l'effet de designer, renouveler, révoquer ou remplacer les administrateurs, de telle sorte que la composition du Conseil d'Administration soit conforme à ce qui précède.

(b) Règles de nomination du président du Conseil d'Administration

Les Parties conviennent que la présidence du Conseil d'Administration sera assurée en permanence par Monsieur le Gouverneur de la province de Larache en fonction. Chacune des Parties s'engage à respecter ce principe dans le cadre de l'exercice de leurs droits de vote respectifs.

Le Président du Conseil d'Administration ne sera pas chargé de la défense des intérêts de telle ou telle Partie. Il sera en charge de préserver l'intérêt social de la Société.

ARTICLE 4. DECISIONS ESSENTIELLES

Les Parties conviennent que les décisions énumérées en Annexe 2 du présent Pacte (les « Décisions Essentielles ») ne pourront être adoptées, selon le cas :

qu'à la majorité qualifiée des membres du Conseil d'Administration, incluant impérativement le vote favorable du Président du Conseil d'Administration, lorsque ces décisions relèvent de la compétence du Conseil d'Administration ;

qu'à la majorité qualifiée des Actionnaires réunis en Assemblée Générale, incluant impérativement le vote favorable du Gouverneur de la province de Larache en fonction, lorsque ces décisions relèvent de la compétence de l'Assemblée Générale des Actionnaires.

En outre, certaines de ces Décisions Essentielles ne peuvent être exécutoires qu'après approbation du Ministère de l'Intérieur.

ARTICLE 5. GOUVERNANCE DE LA SOCIETE ET CONDUITE DES AFFAIRES DANS L'INTERET PUBLIC

5.1 Gouvernance de la Société

Les Parties agiront à tout instant en faisant en sorte que leurs représentants aux réunions du Conseil d'Administration et aux Assemblées Générales d'Actionnaires de la Société se comportent dans le respect des stipulations du Pacte et des Statuts de la Société et ce, aux fins de conférer toute efficacité à leurs stipulations.

5.2 Conduite des affaires dans l'intérêt public

Les Parties prendront en commun les décisions d'intérêt stratégique de sorte que la réalisation et le développement des activités de la Société soient conduits avec un souci de continuité, de régularité et de qualité des Services Publics de Mobilité. A cet effet, elles fourniront tous leurs efforts raisonnablement nécessaires afin de rendre effective la pratique du consensus en vue d'une optimisation des Services Publics de Mobilité relevant de l'objet social de la Société.

Les Parties mettront à disposition de la Société le savoir-faire et l'expertise nécessaires à son développement.

ARTICLE 6. DISTRIBUTION DE DIVIDENDES

Les Parties acceptent et conviennent que l'intérêt de la Société et ses besoins financiers pour le financement des Services Publics de Mobilité et pour en assurer leur continuité et qualité, seront pris en compte par priorité à toute distribution de dividendes aux Actionnaires.

ARTICLE 7. ADHESION

Les Parties s'engagent à ce que toute personne devant acquérir ou souscrire, de quelque manière que ce soit, des Titres de la Société, adhère préalablement à la réalisation de la Cession ou de la souscription des Titres considérés, au Pacte en adressant, dûment complété, daté et signé, au Président du Conseil d'Administration avec copie adressée aux administrateurs de la Société, le modèle d'acte d'adhésion figurant en Annexe 3 du Pacte, au plus tard à la date de réalisation de la Cession ou de la souscription.

Toute Cession ou émission de Titres de la Société effectuée en violation des stipulations du Pacte ou des Statuts, sera inopposable aux Parties et à la Société.

ARTICLE 8. DECLARATIONS ET GARANTIES DES PARTIES

Chaque Partie déclare, pour ce qui la concerne, que :

- (i) les Statuts de la Société ainsi que le présent Pacte d'Actionnaires ont reçu l'accord de son organe de décision compétent ;
- (ii) elle est investie de tous les pouvoirs et de la capacité nécessaires pour signer le Pacte et pour exécuter toutes les opérations qui y sont prévues ;

- (iii) elle dispose de toutes les autorisations requises par les lois et règlements applicables ainsi que par ses statuts pour conclure et exécuter le Pacte ;
- (iv) la signature et l'exécution du Pacte ne violent aucune disposition légale ou réglementaire ni aucune décision judiciaire, arbitrale ou administrative applicable à l'une des Parties.

ARTICLE 9. DISPOSITIONS DIVERSES

9.1 Coopération

Chacune des Parties s'engage à faire ce qui est raisonnablement en son pouvoir afin de s'assurer que toutes les mesures nécessaires pour l'exécution des stipulations du Pacte soient prises en temps utile. Par ailleurs, les Parties devront de façon diligente collaborer entre elles, assister et coopérer, notamment aux fins d'obtenir les autorisations nécessaires à la réalisation des opérations visées dans le Pacte.

9.2 Successeurs et ayants droit

Le Pacte engage les successeurs et ayants droit des Parties, qui demeureront tenus indivisiblement entre eux dans l'exécution des obligations découlant des présentes.

9.3 Modification du Pacte

Le présent Pacte ne pourra être modifié que par un écrit dûment signé par chacune des Parties.

9.4 Absence de renonciation

Aucune tolérance, inaction ou inertie d'une Partie ne pourra être interprétée comme une renonciation à ses droits aux termes du présent Pacte.

9.5 Conformité avec les lois

Dans l'exécution de ses obligations aux termes du Pacte, chacune des Parties devront se conformer aux lois, règles, règlements et autres dispositions réglementaires applicables au Maroc.

9.6 Inapplicabilité des stipulations

Dans l'hypothèse où l'une ou plusieurs des stipulations du Pacte serai(en)t ou deviendrait(en)t nulle(s), illégale(s) ou jugée(s) inapplicable(s) pour quelque raison que ce soit, la validité, la légalité ou l'applicabilité de toute autre stipulation du Pacte n'en serait aucunement affectée ou altérée, à moins que ces autres stipulations n'en fassent partie intégrante ou soient clairement indissociables des stipulations invalidées ou jugées inapplicables.

Dans l'hypothèse d'une telle nullité, illégalité ou inapplicabilité, les Parties s'efforceront en toute bonne foi de trouver un accord sur les modifications à apporter au Pacte afin de lui donner, dans toute la mesure du possible, un effet correspondant à leur commune intention, telle qu'exprimée par le Pacte.

Plus généralement, dans l'éventualité où l'une quelconque des stipulations du Pacte ne pourrait trouver application pour quelque motif que ce soit, les Parties s'engagent à se concerter et à renégocier la stipulation concernée de manière à atteindre les mêmes objectifs économiques en conservant un équilibre contractuel identique.

9.7 Intégralité de l'accord

Le Pacte constitue l'entier et unique accord des Parties sur les stipulations qui en sont l'objet. En conséquence, il remplace et annule tout accord, convention, échange de lettres ou accord verbal qui auraient pu intervenir entre les Parties antérieurement à la date des présentes et relatifs au même objet.

9.8 Entrée en vigueur - Durée

Le Pacte entrera en vigueur à sa date de signature par les Parties.

Le Pacte prendra fin pour le futur, à l'égard d'une Partie, lorsque cette Partie aura cessé de détenir des Titres de la Société (autres qu'une Action en qualité d'administrateur).

Il est précisé que les stipulations du présent Pacte visées aux articles 7.10 (Confidentialité) et 8 (Droit applicable - Litiges) survivront à l'expiration du présent Pacte.

7.10 Confidentialité

Chacune des Parties s'engage à conserver confidentielles les stipulations du présent Pacte et à ne procéder à aucune divulgation de ses stipulations à des tiers, sans l'accord préalable de l'autre Partie, à moins qu'une telle divulgation ou annonce ne soit (i) prévue par le Pacte (ii) exigée par les dispositions légales ou réglementaires en vigueur ou (iii) nécessaire à la défense des intérêts de la Partie dans le cadre de la résolution d'un différend.

En outre, les Parties seront tenues à un engagement de confidentialité portant sur toutes informations sur la Société (notamment ses activités, ses clients, ses résultats financiers, son développement, sa stratégie), sous les réserves d'usage en la matière, ainsi que sur toutes informations les concernant, que les Parties s'échangeront ou échangeront avec la Société dans le cadre du fonctionnement de la Société.

ARTICLE 8. LANGUE-DROIT APPLICABLE - LITIGES

Le présent Pacte est rédigée en langue française, il est régi par la loi marocaine.

Les Parties s'efforceront de régler à l'amiable tout différend relatif à l'exécution ou à l'interprétation du présent Pacte.

tous différends, contestations ou litiges nés du présent Pacte ou s'y rapportant seront, le cas échéant, soumis à l'Autorité Gouvernementale chargée de l'Intérieur aux fins de tentative de règlement amiable et, à défaut de solution par l'intermédiation de cette dernière, portés devant le tribunal de commerce du siège social de la Société, auquel les Parties attribuent compétence.

Fait à, le

En exemplaires originaux.

[Signatures des Parties]

Pour l'Établissement de Coopération intercommunale Oued El Makhazine

Pour la Commune de Larache

Pour la Commune de Ksar El Kébir

Pour la Commune de Laouamra

Pour la Commune de Sahel

Pour la province de Larache

ANNEXE 1 – STATUTS DE LA SOCIETE

Annexe 2

DÉCISIONS ESSENTIELLES

Conformément à l'article 4 du Pacte, les Décisions Essentielles ne peuvent être adoptées par le Conseil d'Administration ou par l'Assemblée Générale des Actionnaires qu'à la majorité qualifiée incluant impérativement le vote favorable, du Gouverneur de la province de Larache en fonction.

1. La nomination, la révocation, la reconduction, la fixation ou la modification de la rémunération du Directeur Général et, le cas échéant, des Directeurs Généraux Délégués.
2. La détermination ou la modification des pouvoirs du Directeur Général et des Directeurs Généraux Délégués.
3. L'approbation, la modification, la résiliation ou le renouvellement de toute convention de concession ou de gestion des Services Publics de Mobilité.
4. La conclusion, la modification ou la résiliation de tout contrat stratégique susceptible d'affecter de manière significative l'équilibre économique ou financier de la Société.
5. L'adoption du statut du personnel ,
6. règlement des marchés de la Société.
7. La constitution des comités auprès du Conseil d'Administration conformément à la législation en vigueur ;
8. Le recours à tout emprunt, crédit, garantie, caution, ou mécanisme de financement externe au-delà d'un seuil de [15 millions dirhams] MAD.
9. Toute acquisition, cession, affectation ou constitution de sûreté portant sur des actifs stratégiques ou sur des infrastructures des Services Publics de Mobilité.
10. Tout engagement financier supérieur à un montant unitaire de [.....] MAD.
11. La politique de distribution des dividendes ou toute décision relative à l'affectation du résultat.
12. Toute proposition de modification des Statuts.
13. Toute opération d'augmentation ou de réduction de capital, émission de Titres ou ouverture du capital à un tiers.
14. La rémunération éventuelle des membres du conseil d'administrations
15. Toute opération de fusion, scission, transformation ou dissolution anticipée de la Société.

En outre, les Décisions Essentielles visées au 1, 3, 4, 5, 8, 9 et 14 ne peuvent être exécutoires par le Directeur Général qu'après approbation du Ministère de l'Intérieur.

مقرر النقطة المتعلقة

بالدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة
التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE".



المقرر عدد 212 / 2026

بتاريخ 10 غشت 2026

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية
"LARACHE MOBILITE"

- ~ إن مجلس جماعة العرائش المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية، المنعقدة بتاريخ الاثنين 26 صفر 1448 هـ الموافق ل 10 غشت 2026.
- ~ وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، خاصة المادة 43 منه.
- ~ وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE"
- ~ وبعد اعتماد التصويت العلني برفع الأيدي.
- ~ وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين لعملية التصويت.....: 20
- عدد الأصوات المعبر عنها.....: 20
- عدد الأعضاء الموافقين.....: 20 وهم السادة والسيدات:

السعيد بوشيبة - محمد المتوكي - رشيد الركراك - فاطمة شهبز - خديجة سلاي - محمد براد - عمر الكموني - لحسن الشاوي -
محمد اخلالة - إكرام عمة - حميد العالي - فاطمة القنبوعي - سليمان الفرجاني - منير بوملوي - العربي السطحي - كوثر العمالي -
محمد هلال - سميرة اليملاحي - محمد الحراق - خديجة البقالي.

- عدد الأعضاء الراضين.....: لا أحد
- عدد الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة العرائش بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على المساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية "LARACHE MOBILITE".

كاتبة المجلس



خديجة سلاوي

رئيس الجلسة

النائب الثاني لرئيس المجلس
السعيد بوشيبة





وبهذا نصل إلى نهاية هذه الدورة الاستثنائية أشكر جميع السيدات والسادة الأعضاء الحاضرين والسيد قائد الملحق الإدارية الخامسة والشكر موصول لكل من ساهم بإنجاح أشغال هذا الاجتماع وختاماً أعطي الكلمة للسيدة كاتبة المجلس لتلاوة برقية الولاء والإخلاص بمناسبة اختتام أشغال الدورة.

برقية ولّاء وإخلاص

مرفوعة لى

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة اختتام الدورة الاستثنائية لمجلس جماعة العرائش المنعقدة

بتاريخ 10 غشت 2026



رئيس مجلس جماعة العرائش

إلى

السيد المحترم: مستشار صاحب الجلالة

الديوان الملكي - القصر الملكي العامر - الرباط

برقية ولاء وإخلاص لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
مولاي صاحب الجلالة، أمير المؤمنين، وحامي حمى الملة والدين، أدام الله نصركم.

نعم سيدي أعزكم الله

بعد تقديم فروض الطاعة والولاء، ومشاعر المحبة والوفاء، وآيات التعلق بالعرش العلوي المجيد، يتشرف رئيس جماعة العرائش باسمه الخاص، ونياية عن كل أعضاء مجلس الجماعة وموظفيها، وعن رعايا صاحب الجلالة، سكان مدينة العرائش الأوفياء، بمناسبة اختتام أشغال الدورة الاستثنائية لمجلس جماعة العرائش، المنعقدة بتاريخ الاثنين 26 صفر 1448 هـ الموافق ل 10 غشت 2026، وكذا المناسبات الوطنية العظيمة التي يحتفي بها الشعب المغربي خلال هذه الأيام، وفي مقدمتها عيد العرش المجيد، أن يرفع إلى قائد الأمة، وضامن وحدتها، أمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله، أسْمَى آيات الولاء والإخلاص، وأوفى مشاعر التعلق والالتفاف. وأرقى مراتب الحب والامتنان.. سائلا المولى عز وجل أن يحرسه بعينه التي لا تنام، ويلبسه حلل الصحة والعافية، ويلهمه التوفيق والسداد، ويبارك في عمله الدؤوب من أجل تحقيق التنمية والازدهار لهذا البلد الأمين.

حفظكم الله يا مولاي، وأبقى جلالكم دُخْرًا لهذا البلد الأمين، وجعل عهدكم عهدَ أمنٍ وأمان، ونماءٍ وازدهار. وأقرّ عينكم بولي عهدكم الجليل، صاحب السمو الأمير مولاي الحسن، والأميرة المصونة لالة خديجة، وأسندَ جنابكم الشريف بشقيقكم الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب. والسلام على مقامكم العالي بالله.

خديم الأعتاب الشريفة
عبد المومن صبيحي
رئيس مجلس جماعة العرائش

